إطلاق حرية التعبير عن الرأي مع وقف التنفيذ

مطلوب ميثاق عمل وطني بين الأحزاب السياسية لحماية وضمان حرية الصحافة

سعد حسين

ان ممارسة الحريات العامة بكافة أنواعها واشكالها تحتاج الى توفير مناخ سلمي ديمقراطي ودرجة عالية من الوعي في مجتمع ينبغي أن يحترم سيادة القانون ويخشى خرق النظام العام.. ومن بين هذه الحريات، حرية التعبير عن الرأي التي تعد احدى ركائز النظم الديمقراطية وبدونها لا يمكن الاعتراف بوجود نظام ديمقراطي. ولهذا فان الدكتاتورية والملكية الاوتوقراطية لا تسمح مطلقا بممارسة هذه الحرية إلا في نطاق ضيق يخدم مصالحها وبقائها في السلطة مما يحول الحرية في مثل هذه الحالة الى مجرد اداة تعكس التوجه السياسي للنظام.

وعندما نتحدث عن اطلاق حرية الكلمة فان المقصود منها ليس الحرية المطلقة التي تلحق الضرر بمصالح الدولة والمجتمع كتلك التي تثير نزعة التفرقة العنصرية والطائفية أو الاساءة للرموز الدينية وترويج الفسوق والخلاعة والمخدرات، بل ان المقصود بالحرية هي تلك التي ينجم عنها النهوض بقدرات المجتمع والدولة من خلال معالجة الاخطاء والسلبيات والخلل كي يتم تحقيق الازدهار والتقدم، وفي مثل هذه الحالة يضمن القانون تنظيم الممارسات الديمقراطية والحيلولة دون وقوع ردود أفعال معاكسة وهزات اجتماعية وأزمات سياسية تؤدي بالتالي الى تقويض الحريات والعودة الى الحكم الفردي أو تطبيق قانون الطوارئ.

ولو تتبعنا التحولات الديمقراطية التي حدثت في أوروبا الشرقية وبعد سقوط النظم الشيوعية لوجدنا حصول الهزات السياسية التي هي ظاهرة طبيعية في الفترات الانتقالية الى الديمقراطية والتي عادة ما تحدث أثناء الانتخابات الرئاسية او التشريعية حيث تتنافس قوتان سياسيتان متعادلتين من ناحية التأثير على الشارع، فتضطر احداها اتهام الأخرى بتزوير الانتخابات مما يؤثر على الأمن والاستقرار في البلاد.

ينبغي التذكير أن ممارسة حرية الرأي ومنها حرية الصحافة تختلف من منطقة جغرافية الى أخرى، إذ لا توجد هناك معايير ومواصفات يمكن من خلالها التأكيد على أن الحرية المطبقة في الدول الغربية هي الأفضل ويمكن الأخذ بها وتطبيقها على الدول الآسيوية والأفريقية دون اعتبار للتطور التاريخي للشعوب ودرجة تقدمها واختلاف تقاليدها وعاداتها وظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فعلى سبيل المثال، هل يمكن أن نطبق الديمقراطية الغربية في بلد فقير ومتخلف من جميع النواحي كدولة "تشاد" ودولة "الصومال"، لم ان الأولوية تقتضي القضاء على الأمية والمجاعات واحداث نهضة نسبية شاملة في مجمل نواحي الحياة؟.

من هنا لا معنى لاجراء الانتخابات والتصويت إذا كانت الأمية تسود المجتمع ولا تمتلك الدولة القدرة على توفير بناية مكونة من ثلاث طبقات تخصص للبرلمان وكذلك الحال لا معنى لحرية الصحافة في ظل غياب سلطة الدولة وانعدام الامن والاستقرار.

أما في البلدان ذات النظم الاحادية أو العسكرية، فقد لجأت مؤخرا الى محاولة لتزويق صورتها أمام الرأي العام الوطني والعالمي من خلال تشكيل مجالس نيابية ينتخب أعضاؤها أو يختارون وهؤلاء لا يمتلكون حرية التعبير عن آرائهم بصدق وليس من حقهم كشف السلبيات والنقاد ممارسات النظام السياسي لكونهم جزءا منه. وما ينطبق على الحريات يشمل أيضا حرية الصحافة التي يخشى أصحاب الاقلام الحرة التعبير عما يجول في خواطرهم خوفا من بطش أدوات السلطة.

وفيما يخص العراق فان تطبيق النهج الديمقراطي ممكن نظرا لبلوغ المجتمع درجة من الوعي والتقدم في مختلف الميادين مع الاعتراف بوجود صعوبات ومطبات وتلك مسألة طبيعية خصوصا بعد تغييب المجتمع العراقي عن ممارسة الحريات الأساسية لمدة نصف قرن تقريبا.

ففي نيسان ٢٠٠٣ أطلقت الحريات على مصراعيها دون تحديد ضوابط وقوانين تنظم هذه الحريات مثلما هو مطبق في الدول الديمقراطية التي لا تسمح بنشر الحريات المطلقة وبشكل فوضوي يلحق الضرر بمصالح وحقوق وحريات الفرد والمجتمع.. لذا فقد عبرت القوة السياسية الجديدة التي ظهرت على المسرح السياسي العراقي عن عزمها على اقامة عراق ديمقراطي تمارس فيه الحريات بكافة انواعها بما فيها حرية الصحافة والرأي، وفعلا تأسست العديد من بيوتات الصحافة والمحطات الفضائية والمكاتب الاعلامية واطلقت حرية انشاء الاحزاب والنقابات والجمعيات وحرية الكلمة والتعبير عن الرأي في كل مكان، لكن سرعان ما نجم عنها رد فعل سريع معاكس أمست بسببه هذه الحرية مقيدة وتعرض الكثير من العراقيين الى خطر الأعمال الانتقامية والترهيب والتهديد ما اضطر قسم منهم التخلي عن مهنته وملازمة داره.

في الواقع لا تستطيع أية دولة في العالم في خضم الظروف الأمنية المتردية التي يعيشها الشعب العراقي أن توفر الحماية الكاملة لمن يريد ممارسة حرية الصحافة والتعبير عن الرأي مهما امتلكت تلك الدول من وسائل الحماية والادوات الأمنية، إلا انها يمكن أن تقلل من الأضرار والخسائر بصورة تدريجية في ظل تعزيز سلطة القانون والوسائل التنفيذية.. وهو ما تفتقر اليه الدولة العراقية في المرحلة الراهنة ما أثر كثيرا على تراجع خطير في ممارسة حرية الرأي على مختلف الصعد بما في ذلك داخل مجلس النواب حيث يتجنب البعض التطرق الى الظواهر السلبية وخاصة ما يتعلق بالفساد الاداري خشية التعرض الى ما لا تحمد عقباه.. كما لم يعد بامكان العراقي التعبير عن مواقفه وآرائه السياسية في الجامعات والمدارس والتجمعات والدوائر الحكومية والمقاهي ليس خشية من أجهزة الدولة بل من الناس انفسهم الذين أثرت عليهم الانقسامات العرقية والطائفية وبات كل واحد تقريبا يتعصب لفريقه.

نص الدستور الجديد على فقرات قانونية تجيز ممارسة الحريات واقامة المؤسسات الديمقراطية ولكن هذا غير كاف مالم يلحق بتشريعات تفصيلية تؤمن تنظيم ممارسة الحريات وحمايتها ولهذا مع كل أسف، يلاحظ أن العديد من دور الصحافة والمكاتب الاعلامية والمحطات الفضائية قد تعرضت للأعمال الانتقامية والارهابية وجرى تصفية العديد من الصحفيين والكتاب وتهديد الآخرين للتوقف عن مزاولة مهنتهم ووصل عدد الصحفيين الذين لاقوا حتفهم أثناء أداء واجبهم ورسالتهم الانسانية حوالي ١١٥ صحفيا وفقا لمصادر نقابية وهذا مؤشر خطير يهدد أحد أركان النظام الديمقراطي الأساسية.

لقد أصبحت أجواء العمل الاعلامي في العراق مقيدة ويشوبها الحذر من الأفعال الانتقامية ما اضطر بعض الصحفيين الى الالتفاف يمينا وشمالا قبل دخول دار الصحيفة أما رؤوساء التحرير فإن عددا منهم استعان بالحماية الدائمة بعد اغتيال زملاء لهم ونتيجة لهذا الوضع السيء احتل العراق المرتبة الأولى في العالم من حيث عدد الضحايا العاملين في المجال الاعلامي.

بطبيعة الحال لا يمكن أن نحمل الدولة وحدها المسؤولية لما تتعرض له حرية الصحافة من مخاطر، بل ان الاحتلال والخلافات بين برامج الأحزاب السياسية والتدخلات الأجنبية في الشأن العراقي الداخلي وانخفاض مستوى الوعي السياسي والثقافي وانتشار عصابات الاغتيال تشكل في مجموعها عوامل رئيسة للاجهاز على ممارسة حرية الرأي والكلمة الصادقة.

ولأجل تجاوز هذه المرحلة الصعبة التي سبق أن مرت بها دول عديدة أثناء المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية، لا بد من تحقيق الاستقرار السياسي وبسط سلطة الدولة وتشريع القوانين التي تنظم الحياة السياسية والحريات وخاصة حرية الصحافة، وفي مثل وضع العراق تحتاج أيضا الى ميثاق عمل وطني يحترم حرية الصحافة ويضمن ممارسة هذه الحرية وبدين استخدام العنف وأية وسيلة أخرى تهدد حرية الصحافة والعاملين في المجال الصحفي والاعلامي، كما تحتاج الى تشكيل محكمة متخصصة للنظر بالشكاوى ذات الصلة بالعمل الصحفي، كي لا يساء أيضا استغلال هذه الحرية للتنكيل بغير حق ضد أشخاص محددين ومحاولة تشويه سمعتهم.

إن ميثاق العمل يعد أمرا ملحا لاستعادة الصحافة العراقية حرية عملها ونشاطها الطبيعي سيما وأن معظم الصحف والمحطات التلفازية والاذاعات تملكها الأحزاب السياسية ومن غير المستبعد أن ينشأ احتكاك واحتقان وتبادل الاتهامات فيما بينها. لذلك فإن ميثاق العمل هو وسيلة فاعلة للحفاظ على أرواح الصحفيين ومنع استهداف دور الصحافة.

الفرصة الضائعة

نبيل شانو

تشهد محاكمة رأس النظام السابق وسبعة من أعوانه إهتماما إعلاميا وجماهيريا كبيرا سواء داخل العراق أم خارجه، هذه المحكمة الخاصة التي شكلت أساسا لمحاكمة رموز النظام السابق عن الجرائم التي جرت خلال فترة حكمهم والتي إمتدت لأكثر من خمسة وثلاثين عاما، ومنها الأنفال وحلبجة والدجيل وقمع إنتفاضة الجنوب.. وغيرها. وقد أختيرت الدجيل "عن قصد" لتكون أولى القضايا التي تبحث فيها هذه المحكمة، وحسب سير التحقيق في القضية نلاحظ إنها ستأخذ وقتا أكثر من المعتاد وإن موعد إصدار الحكم قد يطول بسبب تحول جلسات المحاكمة الى مناسبة لتبادل الشتائم والتهم، ناهيك عن المهاترات التي قوضت الى حد بعيد جوهر القضية.. حيث كان من المؤمل أن تكون هذه المحاكمة هي محاكمة القرن دون منازع، وأن تكون درسا في تنفيذ القانون بطريقة شفافة وحيادية ليس في العراق وحده وإنما في المنطقة جمعاء، خصوصا وإن هذه المنطقة تفتقر الى مبدأ سيادة القانون.. ولكنها تحولت الى مهزلة فجة بسبب ما ذكرناه أعلاه، ومن اللافت للنظر إن ضعف الإدارة من قبل هيئة المحكمة وكذلك محاولة المتهمين ومن خلفهم هيئة الدفاع التشويش على سير الجلسات والتمسك بأمور شكلية ساهمت في خروج المحاكمة عن أهدافها المرجوة، لكن عزاءنا الوحيد هو إنه جاء اليوم الذي يحاكم فيه من أعتبر نفسه صاحب السلطة المطلقة وفوق القانون. صحيح إنها بداية ركيكة وغير موفقة، لكن رحلة الألف ميل دائما تبدأ بخطوة.

لقد فات من قام على تشكيل هذه المحكمة بأن تشمل وفقا لاختصاصها النظر في فترة الخمس وثلاثين سنة وهي فترة حكم النظام السابق، وليس حوادث بعينها، كونها جزء يسير من سياسة شاملة أودت بالعراق الى ما وصل اليه من خراب ودمار ومديونية أثقلت كاهل الوطن والمواطن لمغامرات ستبقى أسرارها طي الكتمان في حال إصدار الحكم النهائي من قبل المحكمة الحالية.. فالكثير من المواطنين متلهفين لمعرفة كيفية إستلام النظام السابق للحكم في العراق، ومن هي الجهات التي ساهمت في ذلك، ودور الدول العظمى في دعمه وجعله القوة الأولى في المنطقة خصوصا من الناحية العسكرية والتي كانت وبالا على الشعب بسبب المغامرات التي أقدم عليها النظام بحروبه العبثية المتتالية حيث أودت تلك الحروب بالكثير الكثير من الشباب بين شهيد ومعوق لتخلق بذلك أزمة إجتماعية ستبقى آثارها تمتد عبر أجيال قادمة عديدة أخرى، وكذلك أودت بالقاعدة الإقتصادية المتفوقة على مستوى العالم ليتحول البلد الغني صاحب الثروات والموارد المختلفة الى واحدة من أفقر البلدان في العالم، وليصبح أبناؤه خدما للآخرين في مختلف بقاع الأرض.. وهذه الآلية المقترحة في المحكمة لم يكن الغرض منها الإنتقام لمجرد الإنتقام إنما جردة حساب لما أوردناه أعلاه، بحيث ستشكل لدى إكتمالها مرجعا للأجيال القادمة من السياسيين وصناع القرار كي يتعظوا ويحكموا بالعدل وبشفافية، بعكسه سيلحق بهم ما لحق بمن سبقهم وأكثر. إن دول العالم المتحضرة تهتم بدراسة وتحليل وأرشفة كافة الأحداث الواقعة في مجتمعاتها مهما كانت بسيطة، فهي تقوم بتشكيل لجان للتحقيق بأسباب تلك الحوادث وتحليلها تحليلا علميا دقيقا بعيدا عن المحاباة لأي جهة كانت قاصدين الحقيقة المجردة، بعدها تستخلص النتائج ومنها العبر لكي تكون حافزا وموجها لهم لإتخاذ القرارات الصحيحة، وتجنب الوقوع بنفس الأخطاء السابقة.. وكم كان حريا بالمحكمة أو بالأحرى بمن قام على تشكيلها حيث الفرصة الذهبية لدراسة وتمحيص ونقد الفترة الماضية.. لكن ما كل ما يتمناه المرء يدركه.. ويبدو إن المخفي أصعب من أن يتم كشف النقاب عنه وإظهاره للعلن، وهكذا لتضيع فرصة أخرى كان من الممكن الإستفادة منها ليس داخليا فقط.. وإنما في الخارج أيضا.

الفرصة الضائعة

فيحاء الربيعي

فاجأتني طفلتي ذات السنين الثمان بسؤال لم نوجهه لأمهاتنا ولا لأبائنا- لا بهذا العمر ولا بغيره من سني عمرنا المتعب. لذلك فوجئت حد الرعب، وشعرت بحجم الخطر الذي يكتنف مستقبل أبنائنا، وبمتاهة الضياع التي سينتهون اليها، إذا لم تستنفر الطاقات من جميع الجهات لتدارك هذا الطوفان- وكل من موقعه- قبل ان يمتد ولات ساعة مندم!.

كان سؤالها البريء الملتهب: "ماما، إذا سألتني المعلمات بالمدرسة، هل أنت عربية أم كردية أم تركمانية؟، وهل أنت سنية أم شيعية أم مسيحية أم صابئية؟، فأيهم أحسن ان أقول؟!".

هكذا لفظتها، ثم أردفت لماذا يلعب المسيحيون والصابئة خلال درس "الاسلامية"؟.

وبتبريرات متلعثمة- لم أقتنع بها شخصيا- أجبتها باقتضاب وأعتقد أنها سكتت على مضض. سرحت بعد ذلك طويلا وعتبت على وزارتي التربية والتعليم العالي كيف لم ينتبه المسؤولون فيهما لهذه المفارقة؟، خاصة ونحن نعيش أجواء الديمقراطية والحرية والتسامح والتقريب بين الأديان وحوار الحضارات. ماذا لو خصصت الوزارتان حصة أسبوعية لكافة المراحل الدراسية باسم "درس الديانات" يشرف عليه معلمات ومعلمون مختصون بعد ادخالهم دورات مركزة في أبسط مبادئ الأديان، وبدورهم يحاولون ايصالها الى تلاميذهم بطريقة مشوقة ومبسطة وافهامهم أن مصدر الأديان واحد هو الله تعالى وأن جميع الأديان تدعو للمحبة والسلام والأخوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنها تنبذ التفرقة وتحرم الاعتداء وسوء الخلق وظلم الناس وإكراههم على ما لا يرغبون. وأن الأديان مهما تعددت والمذاهب مهما تشعبت فهي توحد الله وتكرم الانسان.

أن هذه المبادئ على بساطتها ستتجذر في نفوس النشئ وخاصة في المراحل العمرية الاولى كونهم ينظرون للمعلم والمعلمة مثلهم الأعلى ويأخذون ما يسمعونه منهم أخذ المسلمات، وبذلك ستنمو مع دمائهم نوازع الخير والألفة والمحبة. لا شك أن الاهتمام بالتعلم وإصلاح مناهجه هي نقطة الشروع في بناء جيل متماسك رصين ومجتمع متآخ يتجه للإبداع والإعمار بعدما تخلص من سموم التفرقة والانشقاق. أن مرحلة بناء العراق الجديد والنهوض به الى مصاف الدول المتحضرة تستدعي معالجة كل أمراض الحقب السابقة وإن كانت هناك أمراض خطرة كالارهاب والفساد الاداري والبطالة فمسألة إصلاح مناهج التعليم لا تقل خطورة عن هذه الأمراض إن لم تكن في أولوياتها، صحيح أن المهمة شاقة وتحتاج لجهود مكثفة لكن الخطوة الاولى ستتبعها خطوات جاعلة من مسافة الألف ميل خلف ظهورنا مستقبلة عراق مشرق جديد بكل شيء.

حصة للأديان

الضائعة

قلم القراء

إحترس من العين الشريرة!

سوزان مكرم البرزنجي*

تبقى المعتقدات والموروثات الشعبية في جميع دول العالم وعلى مر العصور أمورا لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها، فلكل بلد ثقافة وحضارة ومعتقد شعبي تسير عليه أجيال وأجيال رغم التطور والتقدم لهذه الشعوب، فالمعتقدات والموروثات الشعبية كثيرة ومتنوعة ومشوقة.

فمثلا كثير من الشعوب لها تفسيرات ومعتقدات بخصوص "العطاس" حيث يعتقد إن الإنسان عندما يعطس فيجب أن يقال له "باركك الله أو يحميك" إعتقادا أن الروح يمكن أن تخرج من الجسد أثناء فتح الفم ودخول الشيطان.. ويبدو أن لا أحد يهرب من تأثير هذه المعتقدات الموروثة فالعلماء والفلاسفة كانوا يخشون من العين الشيطانية والتي يعتقدون إنها تشبه عيون القطط السوداء وحتى "تابليون" نفسه كان يفضل أن يواجه أكثر الجيوش بأسا على رؤية قطة سوداء خشية أن تجلب له الحظ السيء بينما "تشرشل" كان عكسه تماما فهو يداعب ويلاحظ القطط السوداء لأنها تجلب له الحظ الجيد كما يظن وكان الشاعر البريطاني "جونسن" يصر على دخوله البيت وخروجه منه على وضع قدمه اليمنى أولا ثم اليسرى لاعتقاده إنهما يجلبان الحظ الجيد.

ومن المعتقدات العالمية للشعوب إنهم يربطون بين رقم "١٣ والثلاثاء" ويتشائمون منه كما يتشاءمون من القطط السوداء وكسر المرآة لذا تراهم يستنجدون بالنقر على الخشب ورش الملح تخلصا من الحظ السيء.

ويظهر الأدب الرومانسي تشاؤمه من يوم "الثلاثاء" ويعتبره يجلب الحظ السيء، حيث كان "الرومان" يتجنبون خوض الحروب أو التجارة في هذا اليوم.

ويشير تاريخ "الحضارة المصرية القديمة" الى أن الفراعنة كانوا يميلون للقطط ويقدسونها، أما الفلاسفة في "الصين واليابان" فيستخدمون رسوم القطط في معابدهم لتحمي مخطوطاتهم الثمينة من الفئران.

وفي كوبا" تشير الموروثات الى التشاؤم من انكسار المرآة ويعتقدون أن ذلك شؤم على المرأة وتتعذب روحها وكذلك عندما يريدون معرفة "جنس المولود" من حيث أنه ذكر أو أنثى فإنهم يجلبون "سكينا ومقصا" ويضعون السكين على كرسي والمقص على كرسي مقابله ويغطون كلاهما بالملابس فاذا اختارت المرأة الحامل "السكين" فإن مولودها "ذكر" وبالعكس "أنثى"!!.

وهكذا أخي قارئ جريدتنا الغراء، المعتقدات كثيرة ومثيرة ومتنوعة من شعب لآخر وما اكثر المعتقدات الشعبية في البلدان والشعوب، نأمل الإستفادة منها.

* معهد المعلمين/ أربيل.

فلاح زرا

من اين كان سيعرف العراقيون الذين طالما ظل إنتماؤهم الى الوطن رغم العقود المظلمة التي عاشوها تحت جور الأنظمة البائدة بما فيها آخرها أن الطائفية قد تظهر بشكل أو بآخر لتعيث بوطنهم خرابا فتطيح بمقوماته الواحدة تلو الأخرى تاركين وراءهم أشلاء من وطن ممزق ودمار في اقتصاد منهك وفساد في أعراف وقيم إجتماعية كانت بالأمس القريب دعامة المجتمع العراقي. ومن اين كان سيعرف العراقيون انهم قد يدخلون المراحل الاولى من الاقتتال فيما بينهم تحت مسميات طائفية واخرى مذهبية فيضعفونهم ويضعف الوطن معهم وتتقوى الرجعية في الداخل لتزيد من ضعف الوطن جاهدة في تنفيذ مخططاتها التي طالما رسمت لها وحلمت بها سيما انها في مرحلة وموقع يشجعانها على تنفيذ ذلك ما استطاعت.

ولكن كي لا نتطاول على وطننا ونتمادى على أنفسنا أكثر دعونا نتأكد من أن جميع العناصر والفعاليات التي تلعب وتروج للطائفية لترسم المشهد الذي نحن فيه اليوم ان لم يكونوا من الذين قدموا من خارج الوطن انما هم على الأقل مزيج من هؤلاء ومعهم بعض من حملة الأفكار الرجعية العاملين في الداخل يسوقون خطاهم خلف عجلات القوات الاجنبية التي جاءت للمساعدة في تحرير العراق ان لم يكن هناك شك في ذلك وهم من الذين ابتعدوا عن قيمهم وتاريخهم وشعبهم اكثر من ابتعادهم عن وطنهم، فنسوا انتماءهم كعراقيين اولا وتمسكوا بطائفيتهم التي تتخللها بعض العادات والقيم المستوردة من هنا وهناك والتي لا تخدم الشعب العراقي واهمين بأنهم جاءوا خدمة للوطن.

وما يجعلنا متأكدين من واقعية وحال هذا المشهد هو عدد الميليشيات التي بدأت تظهر على الحلبة بعد السقوط مباشرة وبوتيرة سريعة كما لو كان خطط لها مسبقا في الداخل والخارج وبدعم من فعاليات ومؤسسات لها امكانية مادية ولوجستية تمدها برواقد فكرية سامة وتهندس لها شكلها الوبائي الذي إذا انتشر فأنه سوف يأتي على كل العراقيين من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب وعلى بناهم التحتية والفوقية، وأن ذلك ما كان سيحدث دون مشاعة السلاح الذي لم يغب عن بال القائمين على تنفيذ هذه المآرب فبدأوا يشيعون له ليصبح وسيلة لتطويع من لم يتطوع إما معهم أو يتخندق ضدهم وهم في كل الأحوال عازمون على حفر الخنادق لتكتمل عناصر ومقومات الحرب الأهلية.

من هنا نستطيع القول أن هذه الميليشيات بدأت تتشكل تحت إلحاح الأهداف المرجوة وليس نتيجة لأسباب مناخية على أرض الوطن وأن زوالها مرهون بتحقيق هذه الأهداف وليس بتحسن المناخ وظرفه، وهذا مشهد نخدع أنفسنا إذا قلنا أنه مبالغ به أو غير صحيح أو إذا قلنا أن ما يظهر به تحت المجهر هو مجرد شوائب عالقة، لكننا لا نخدع أنفسنا إذا قلنا أن في العراق لا زال هنالك عراقيون وأنهم قادرون على الوقوف بوجه التحديات والصعاب رغم قسوتها وما ستؤول اليه من إفرازات قد تستأثر بالعراقيين مزيدا ويطول بهم زمن التضحيات فتزداد هي الاخرى وتبقى جراح مفتوحة بانتظار من يسعفها فإما ان نقاوم أو ان نستسلم خلف حملة الرايات الملونة بدلا من العلم العراقي. أن الأسلوب الذي يتبعه القائمون على نشر هذه الميليشيات هو من أكثر الأساليب سهولة وانتشارا وأرخصها كلفة حيث أنه مجرب في أغلب البلدان التي تحمل بصمات تنطابق الى حد ما مع بصمة العراق وهو أسلوب شراء الذمم الذي ينتج عنه عادة إسقاط الهوية الوطنية والقيم الانسانية فيقدمون على إغراء قسم لا بأس به من رجالنا العاملين في المؤسسات العسكرية والأمنية وخاصة المتدربين منهم ممن ينحدرون من أوساط ثقافية واجتماعية ضعيفة بعض الشيء لينحرف قسم منهم عن مساره منتصما الى هذه المسارات الهدامة متصورا أنه سوف ينوخ بعض الشيء ويبقى بمنأى عن دوامة الصراع فينجو بنفسه، خاصة أولئك الذين أرهقهم التعب من كثرة ما يعانون من تداعيات أمنية واقتصادية ونفسية واجتماعية مع الأخذ بنظر الاعتبار طول الفترة التي عاشها العراقيون في القهر والجور والظلم والذي امتد حتى يومنا هذا.

أن هذا الأسلوب الذي تبنته هذه الميليشيات اللاوطنية هو تكتيك يراد به وضع خرطوم في جسد العراق ليمتصوا به كل طاقته وقدرته كي يصبحوهم الأقوياء وفي النهاية سوف يطمئنون أن الساحة خلت تماما من الوطنيين الأقوياء الذين بغيابهم فقط يستطيعون فرض نفوذهم وسيطرتهم وتمرير مآربهم ومخططاتهم.

وهنا تكمن المهمة الصعبة أمام العراقيين وأن الأصعب في ذلك كله هو امكانية الخوض في هذا المعترك للخروج بعراق موحد تتراجع فيه جميع الأعلام المحلية لتصطف من جديد خلف علمه الخفاق أبدا.

تحت المجهر

الحكومة الجديدة: إنهاء الزحام والاختناق المروري من خلال رفع الحواجز ووضع ضوابط دخول المركبات

صورة وتعليق: عدسة: عبد الجبار ناصر